Adab Al-Rafidain

https://radab.mosuljournals.com

Developmental reality governorate Nineve/ education sector and health (Analytical Social Study)

Kalil AbdAllah Al-Jubori

.Lect. / Kirkuk Education Directorate

Harth Hazim Ayoob

Prof./ Department of Sociology / College of Arts / University of Mosul

Article information

Article history:
Received January 4.2023
Reviewer January 18.2023
Accepted January 21.2023
Available online September1 , 2023

Keywords:
Development reality
Services education
Services health

Correspondence:
Kalil AbdAllah Al-Jubori
kahlilabd1982@gmail.com

Abstract

The citizen in the province of Nineveh is affected by the performance of the local governments that ruled the province, and what they added to this province and what they accomplished of new projects in the development sectors, which generates judgments, whether positive or negative, about the performance of these governments responsible for managing the development aspect, so this research dealt with Scientific analysis of the developmental reality of the education and health sectors, through an analytical social study of one of the most important axes of development in society, which is considered the main pillar in the progress and development of societies to build an educated, aware society free from diseases and epidemics, because the more educated and healthy society is; He was able to rise in other areas of life. The analysis in this research was made by tracking a set of indicators that exist in development plans and projects in education and health before the events of ISIS gangs, and through the time period after the events of ISIS gangs until the year (2022), and estimating the extent of damage and destruction that befell the education sector and the health sector. This study included two sections, the first section dealt with the educational aspect in Nineveh Governorate, while the second section dealt with the health aspect in Nineveh Governorate.

DOI: 10.33899/radab.2023.180058, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الواقع التنموي لمحافظة نينوى / قطاع التربية والصحة انموذجا :
دراسة اجتماعية تحليلية

خليل عبدالله الجبوري* حارث حازم ايوب**

المستخلص :

إن المواطن في محافظة نينوى يتأثر بأداء الحكومات المحلية التي حكمت المحافظة، وما أضافت إلى هذه المحافظة وما أنجزته من مشاريع جديدة في قطاعات التنمية، مما يولد لديه أحكاماً سواء كانت إيجابية أم سلبية عن أداء هذه الحكومات المسؤولة في إدارة الجانب التنموي، لذلك تناول هذا البحث التحليل العلمي للواقع التنموي لقطاعي التربية والصحة، من خلال دراسة اجتماعية تحليلية لأحد أهم محاور التنمية في المجتمع، الذي يُعدُّ الركيزة الأساسية في تقدم المجتمعات وتطورها لبناء مجتمع متعلم وواعٍ وخالٍ من الأمراض والأوبئة ، لأن المجتمع كلما كان متعلما وصحياً؛ استطاع أن ينهض في مجالات الحياة الأخرى .

وقد جاء التحليل في هذا البحث من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات الموجودة في خطط ومشاريع التنمية في التربية والصحة من قَبْل أحداث عصابات داعش، ومرورا بالمدة الزمنية بعد أحداث عصابات داعش إلى عام (2022)، وتقدير حجم الأضرار والدمار التي حلت بقطاع التربية وقطاع الصحة، وقد تضمنت هذه الدراسة مبحثين، تناول المبحث الأول منها الجانب التربوي في محافظة نينوى، أما المبحث الثاني فتناول الجانب الصحي لمحافظة نينوى.

الكلمات المفتاحية : الواقع التنموي ، الخدمات التعليمية ،الخدمات الصحية.

أولا : مشكلة البحث .

إن النظام التعليمي والصحي في محافظة نينوى لم يرتق إلى مستوى النظم النظيرة المتوافقة مع ما وصلت إليه تقنيات التعليم والصحة في القرن الحادي والعشرين، والمعتمدة على احدث الطرائق في عملية التعليم وايصال المعلومات ابتداء من رياض الاطفال وصولا إلى مراحل التعليم العالي، ولا مع منحى التنمية في قطاع الصحة للوصول إلى مستوى ملائم من التنمية البشرية التي تعدُّ من اهم مقومات التنمية الشاملة، لان الطاقات البشرية المؤهلة والمتعلمة والحاصلة على رعاية صحية مناسبة ومتكاملة تشكل عصب التنمية في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية، فأي ضعف في مجال التربية والصحة في المحافظة يشكل عائقاً امام التنمية، وهذا ما يمثل مشكلة البحث الذي يعمل على رفع مستوى التربية والصحة في محافظة نينوى.

وإن مشكلة هذه الدراسة تتميز من خلال مقدار الضغط الحاصل على خدمات الصحة والتربية في محافظة نينوى، ويأتي ذلك بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تشهدها محافظة نينوى والتي لا توازيها زيادة في توفير الخدمات الأساسية لسكان المجتمع، لذلك جاءت هذه الدراسة من اجل تحديد العجز الحاصل في قطاع التربية وقطاع الصحة في محافظة نينوى.

ثانيا : أهمية البحث.

نظرا لأهمية التنمية في حياة المجتمعات والسعي الحثيث إلى تحقيقها، ولاسيما محاولة تحقيق اهم قطاعين في المجتمع وهما التربية والصحة من اجل ان يكون هنالك مجتمع سليم ومتعلم قادر على التقدم والارتقاء في محافظة نينوى، وقد انقسمت اهمية الدراسة على.

1.اهمية نظرية : تأتي هذه الاهمية من خلال اضافة معرفية في حقل من حقول علم الاجتماع وهو حقل علم اجتماع التنمية من خلال دراسة قطاعات مهمة في المجتمع.

2.اهمية ميدانية : تسهم هذه الدراسة في رفد المجتمع بمعلومات وبيانات دقيقة عن التربية وقطاع الصحة من اجل النهوض بالمجتمع في نينوى، والاستفادة من هذه الجهود في رسم سياسات التنمية في المستقبل من خلال التوصيات التي خرجت بها الدراسة.

ثالثا : أهداف البحث.

*** مدرس / مديرية تربية كركوك .**
**** أستاذ / قسم الاجتماع / كلية الآداب / جامعة الموصل**

1.قياس التقدم الموجود في التعليم الابتدائي والثانوي من خلال ما هو موجود من مشاريع وبرنامج التنمية للمحافظة بعد أحداث عصابات داعش.

2.تحديد نسبة العجز والحاجة الحاصلة في الجانب التعليمي للمدارس الابتدائية والثانوية.

3.تقدير حجم الأضرار التي طالت قطاع التربية في محافظة نينوى بعد أحداث عصابات داعش.

4.دراسة الواقع الصحي لمحافظة نينوى من خلال مشاريع وخطط التنمية.

5.تحديد العجز والحاجة في قطاع الصحة في محافظة نينوى.

6.تقدير حجم الأضرار المادية الحاصلة في الجانب الصحي للمحافظة بعد أحداث عصابات داعش.

رابعا : تحديد المفاهيم والمصطلحات.

1. **الواقع (Reality) لغةً.** قال شائم الهمزاني: إنَّ مفهوم الواقع قد جاء في معاجم اللغة العربية بمعنى: الحاصل والكائن والقائم على الاستقبال، لواقعٍ حاصلٍ، لكائنٍ. جمعُهُ: وَقَعَ، وقائعَ، وقوعاً[1].

أمَّا اصطلاحا: فيقصد بمصطلح الواقعية الاجتماعية «طريقة عمل محدَّدة أو غير محدَّدة بإمكانها ممارسة ضغط خارجي، فإنَّ هذا الواقع يبقى رغم كلّ ذلك موضوعياً»، ذلك أنَّني لست مَنْ صنعه؛ بل تلقيته من الخارج[2].

2. **التنمية (Development): لغة** مشتقة من «نَمِيَ، والنَّمَاءُ: الزِّيادةُ، نَمَى: زَادَ وَكَثُرَ، وأَنْمَيْتُ الشَّيءَ: جَعَلْتُهُ نامياً، والنَّاميُّ مثْلُ النَّبَاتِ والشَّجَرِ وَنَحْوِهِ: رَفَعْتُهُ، وَنَمَّيْتُ الشَّيءَ عَلَى الشَّيءِ: رَفَعْتُهُ عَلَيْهِ[3].

وإنَّ كلمة التنمية تعمل اليوم على وصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلد معيَّن، فيقال عن بلد ما بأنَّه أقلُّ تنمية أو أكثر تنمية ليس قياسا على مستوى دخل الفرد أو حجم الناتج المحلي الإجمالي فحسب؛ بل قياساً بمدى تمتُّع مواطني ذلك البلد بالخدمات ومتطلبات العيش في مجالات التعليم والصحة والطرق والاتصالات والكهرباء والمياه النقية وفرص العمل[4].

خامسا: المنهج المتبع في البحث .

إن المنهج المتبع في البحث هو المنهج الاستقرائي ويعرف بانه عملية استدلال يرتقي فيها الباحث من الحالات الجزئية إلى حكم عام للظاهرة الاجتماعية، ولذلك تعدُّ نتائج الاستقراء التي يتوصل اليها الباحث اعم من مقدماته، ويتحقق الاستقراء من خلال الملاحظة والتجربة، ويستخدم في ملاحظة جميع الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادىء عامة، ويهدف المنهج الاستقرائي إلى جمع البيانات والعلاقات المترابطة بطريقة دقيقة من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية[5].

ومن خلال تطبيق المنهج الاستقرائي في البحث العلمي الذي يبدأ من الملاحظات الجزئية حتى يصل إلى النتائج النظرية الكلية التي تحكم الظاهرة الاجتماعية من خلال اختبارها على ارض الواقع المدروس، وباستعمال هذا المنهج يتمكن الباحث من الانتقال من الجزء إلى الكل او من الخاص إلى العام، فهو منهج يأخذ بيد الباحث إلى القيام بتحويل العديد من الملاحظات البسيطة إلى قواعد عامة تحكم الظاهرة الاجتماعية[6].

وقد ساعدنا اتباع المنهج الاستقرائي في الحصول على رؤية تفصيلية عن الواقع التنموي في محافظة نينوى لقطاعات التربية والصحة بصورة تراكمية من خلال دراسة الجزئيات للوصول إلى التنمية الحاصلة في المحافظة.

---

(1) الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد، تفسير البغوي = معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرون، 1989، المجلد 7، ص370.
(2) جيل فيرمول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ط1، تحقيق: أنسام محمد الأسعد ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2011، ص87.
(3) ابن منظور، لسان العرب، الجزء الاول، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ص 363.
(4) Washington may.،Report no . 21418 Yem ،The Repuplic of Yemen Economic Growth: sourcesK constraints and potentials ،(world Bant)
(5) د. رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة للطباعة، عمان، 2008، ص113.
(6) غريب ميرزا واخرون، مقدمة في مناهج البحث العلمي الاجتماعي، ط1، معهد الجمهورية لمنهجيات البحث العلمي، 2016، ص90.

المبحث الاول : الخدمات التعليمية

تعدُّ الوظيفة التربوية التعليمية عملية انماء وتنمية بشرية واعداد للقوى المدربة العاملة التي تتطلبها خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث المجتمع، اذ تسهم وتساعد في تحقيق التوازن في مسيرة المجتمع بمختلف قطاعاته، مما يجعل الوظيفة التربوية والتعليمية عاملاً حيوياً لتطوير المجتمع ونهضته وإن الوظيفة التعليمية هي نوع متخصص في التنشئة الاجتماعية وقد استوى مع الزمن نظاما اجتماعيا قامت عليه، في اطار تقسيم العمل، مؤسسات متخصصة تشرف عليها الدولة، اذ اصبح التعليم حقاً أساسياً من حقوق الانسان وواجباً من واجبات الدولة ووظيفة أساسية من وظائفها العامة، ويجب أن توزع توزيعاً متوازناً على مستوى المدينة على وفق ما أقرّه المشرّع العراقي من خلال قانون التعليم الالزامي العراقي النافذ رقم (118) لسنة 1976[1]. وإن البداية بالقطاع التعليمي لما له من اهمية على مجمل جوانب الحياة، إذ إن المجتمع المتعلم هو القادر على النهوض والارتقاء وله القدرة على حل مشاكله من خلال مخرجات العملية التعليمية.

وقد ارتبطت مشاكل التربية والتعليم في محافظة نينوى في مرحلة ما قبل(عصابات داعش) بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي أدت إلى امتناع الأهالي عن إرسال ابنائهم إلى المدارس لكي يتعلموا او إلى تسرب الاطفال وهروبهم من المدرسة مبكرا لكي يعملوا على المساعدة في كسب الرزق والعيش والمساهمة في دخل الاسرة، ومن ما يلاحظ عليه ان اقل من نصف الاطفال الملتحقين في المدارس الابتدائية لم يواصلوا التعليم الثانوي، وهنالك مشاكل اخرى تتمثل بعدم كفاية المدارس وسوء حالتها، ونقص المواد التعليمية والاجهزة ونقص المعلمين الأكفاء القادرين على ادارة العملية التعليمية التربوية، فضلاً عن زيادة عدد الطلاب في المدارس، وفي سياق مرحلة عصابات داعش تفاقمت حدة هذه المشكلات، واقلها كان التدمير للمدارس من جراء الارهاب، كما ادت ازمة النزوح باستخدام المدارس كأماكن سكن واقامة للنازحين، مما ادى إلى استهلاك وتدهور الاثاث والاجهزة فضلاً عن إعاقة وتأهيل عمليات واعادة وتشغيل المدارس لاستيعاب الطلبة[2].

ولقطاع التربية والتعليم في محافظة نينوى اهمية مجتمعية اجتماعية كبيرة تتجاوز التحصيل الاكاديمي، إذ يوجد في كل اسرة على الاقل (1– 3) أفراد من افراد الاسرة له علاقة بالتربية والتعليم سواء كان تلميذاً او معلماً او اية وظيفة أخرى في هذا القطاع، وبذلك يتبين لنا ان سنوات الاحتلال من قبل عصابات داعش كانت حاسمة بالنسبة للتربية والتعليم في نينوى، فقد اصبحت قطاع التربية في أسوأ حالاته التي مرت على المحافظة بسبب عدم اعتراف الحكومة المركزية به، وادت نسبة الفقر العالية والنزوح للسكان الى انسحاب نسبة عالية من الدراسة وتم تدمير الكثير من المدارس، كما كانت نسبة الاطفال الذين لم يلتحقوا بالمدرسة عالية جدا بين صفوف مختلف الفئات العمرية، ففي مدينة الموصل مثلا كانت نسبة التحاق الاطفال المولودين بين الاعوام(2008 – 2010) معدومة تقريبا، وبعد احتلال داعش تم اغلاق جميع المؤسسات التعليمية من قبل الحكومة المركزية ولم تعترف بوجودها، وبذلك يتبين ان السنوات (2015) (2016) لم تسجل اية عملية تربوية في نينوى، إذ إن مشاكل قطاع التعليم في نينوى كانت نتيجة تراكمات لمدة زمنية طويلة منذ عام (2003) مما زاد من حدة خطورة المشكلة في أحداث داعش[3].

وان واقع الحال عن التنمية في المجال التعليمي في نينوى يبين من خلال المعطيات الواردة في خطط التنمية للمحافظة، بأن هنالك تدنياً في معدل نمو الابنية المدرسية اقل من معدل توسع المدارس المطلوب لاستيعاب الطلاب بمقدار نمو(2.8%)، على الرغم من التخصيصات المالية الهائلة التي حصل عليها هذا القطاع وهي مبلغ قدره(116)مليار للمدة من(2007)إلى عام (2013)، اي انه لازال هنالك (3) وجبات لمدارس في بناية واحدة ومدرستان في بناية واحدة كما هو موضح في الشكل (1)، مما يؤثر على نوعية وجودة التعليم المقدم للطلاب، وبالتالي يؤثر على القدرة المعرفية المكتسبة للأجيال للمساهمة في خطط التنمية ومشاريعها، وللوصول إلى الحالة المثلى لعدد الطلاب في المدرسة، اي(30) طالباً لكل صف، يجب انشاء (106) مدرسة لكل سنة ،حتى عام 2030، وان الحد الادنى والاعلى للإنفاق السنوي لتطوير التعليم في مدينة الموصل هو (27ـــ45) مليار سنويا من عام (2013)، مما يؤدي إلى استنزاف خطط التنمية نتيجة للهدر الحاصل في هذا المجال، دون وجود تنفيذ لهذه المبالغ على ارض الواقع لتغطية الجانب التعليمي في نينوى[4].

---

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، فجوات التنمية المكانية وفقا للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الانشطة الاقتصادية في المحافظات، بغداد، 2019، ص26.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة الاستجابة للمحافظات المحررة، محافظة نينوى، 2019، ص77.

(3) UN Habitit، وضع مدينة الموصل، العراق، تقيم متعدد القطاعات للمدينة تحت الحصار، 2016، ص35.

(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، التنمية المكانية لمحافظات العراق ضمن خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، ملخص محافظة نينوى، نيسان، 2019، ص16 .

الشكل (1) أعداد الأبنية المدرسية حسب عدد المدارس التي تشغلها للمدة (2006– 2013) لمدينة الموصل[1]. الخط الأزرق 2006، الخط الأحمر 2013.

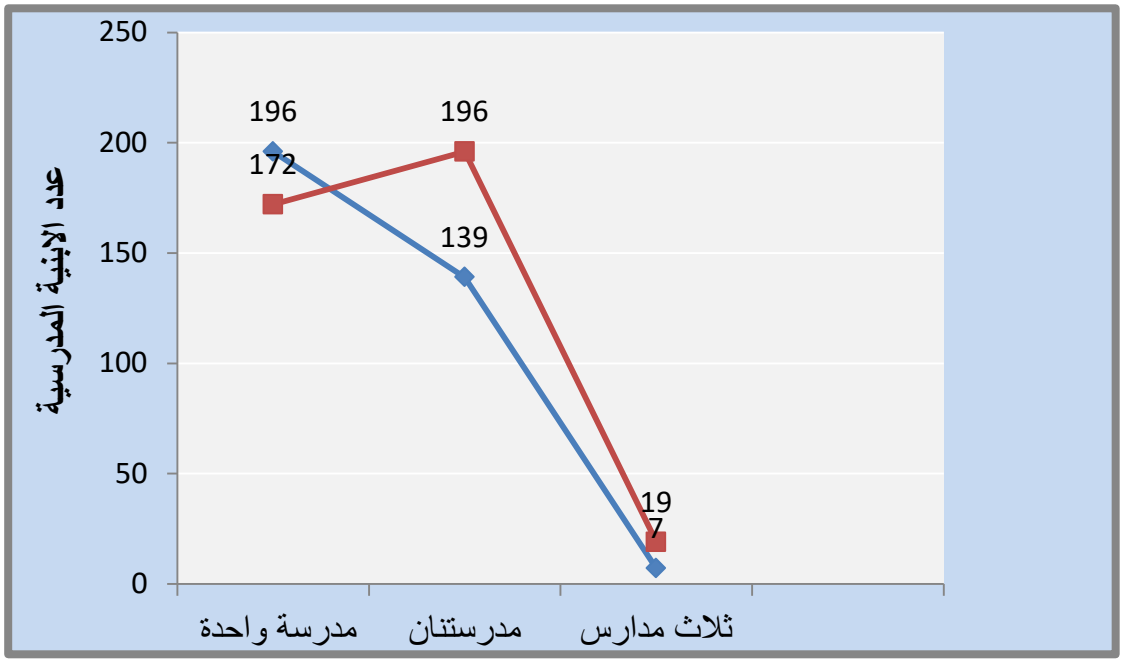

وانه من خلال الاطلاع على الاحصائيات المتوافرة عن القطاع التربوي في محافظة نينوى بعد أحداث داعش، للمجموعات الاحصائية (2017-2018) والمجموعة الاحصائية (2018-2019) تبين ان هنالك عجزاً وفجوة في القطاع التربوي نتيجة للنقص الحاصل في عدد الابنية المدرسية قياسا بالزيادة السكانية[2]، والجدول (1) يوضح ذلك.

الجدول (2) يوضح أعداد الطلاب والأبنية المدرسية وأعداد الكوادر التعليمية للسنوات

(2017– 2018) (2018 - 2019)[3].

المرحلة الدراسية	2018 ــ 2017							2019 ـــ 2018						
	عدد الطلاب		عدد المدارس			عدد الكادر		عدد الطلاب		عدد المدارس			عدد الكادر	
	بنون	بنات	بنون	بنات	مختلط	ذكور	اناث	بنون	بنات	بنون	بنات	مختلط	ذكور	اناث
المرحلة الابتدائية	264863	227149	350	244	776	6378	8000	309449	96143	378	262	806	7133	9015
المجموع	491985		1370			14378		575592		1446			16148	

(1) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، مديرية تخطيط نينوى، 2015، تقرير الاثار التنموية لاستثمارات الحكومية المحلية على التعليم الاساسي في مدينة الموصل في الفترة 2007 - 2013 وافاقه المستقبلية، ص6 .
(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (2018)، 2018، ص327.
(3) من أعداد الباحث بالاعتماد على الارقام المتوفرة على المجموعة الاحصائية للسنوات (2017 - 2018) (2018 - 2019).

المرحلة الدراسية	عدد الطلاب		عدد المدارس		عدد الكادر		عدد الطلاب		عدد المدارس		عدد الكادر	
	بنون	بنات	بنون	بنات	ذكور	اناث	بنون	بنات	بنون	بنات	ذكور	اناث
المرحلة الثانوية	113226	76179	186	139	4900	3668	124403	90118	340	233	5875	4241
المجموع	189405		445		8565		214521		573		10116	

وانه من خلال الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول في أعلاه من خلال المجموعة الاحصائية لقطاع التربية في نينوى لسنوات ما بعد احتلال داعش لمدينة الموصل، يتبين لنا من خلال الارقام بان الوضع في نينوى من سيء إلى أسوأ نتيجة لقلة التخصيص المالي من الموازنات الاتحادية، فضلا عن قلة العوائد المالية التي تحصل عليها من الاعانات والقروض، إذ ان هنالك عجزاً وفجوة في الاركان الثلاثة للعملية التربوية، من مدارس إذ غن نسبة الانجاز قليلة جدا كل سنة مما يزيد من حجم الفجوة الموجودة، على عكس ما هو مرسوم لها في خطط التنمية التي تعدها سواء كانت وزارة التخطيط او مديرية تخطيط نينوى، وكذلك الحال في أعداد الكوادر التعليمية التي تعاني من نقص شديد في عدم قدرتها على سد الشواغر الموجودة وتزيد حدة المشكلة من سنة إلى أخرى، وتعاني الكوادر التعليمية من مشكلة أخرى وهي عدم امتلاك الخبرات والمؤهلات المطلوبة للعملية التربوية، وتأتي كل هذه الاشكالية في زيادة أعداد الطلاب من دون تخطيط لاستيعاب هذه الزيادة الحاصلة مما يعيق العملية التربوية في نينوى، إذ من خلال مقارنة الأعداد الواردة في المجموعة الاحصائية مع أعداد المدارس المنجزة في المدة نفسها، مع أعداد الكوادر التعليمية، نلاحظ بأن هذه المشكلة تزداد حدة من سنة إلى أخرى مما يتطلب تضافر الجهود الحكومية مع الحكومات المحلية من اجل النهوض بالواقع التربوي .

وحسب الاحصاءات المتوافرة لعام(2020)عن محافظة نينوى لأعداد المدارس تبين بأن مشكلة التربية تزداد حدة من خلال الارقام، إذ بلغت أعداد المدارس الابتدائية (1562) منها (81) مدرسة أهلية، اما المدارس الاصلية(*) فقد بلغ عددها (1154)، والمدارس الضيف (408)، ومن خلالها تبين بأن هنالك عجزاً وفجوة لأعداد المدارس الابتدائية، إذ بلغ العجز (810) مدرسة لعام (2020)، على اساس افتراض ان حجم المدرسة (360) طالب، اما الفجوة فقد بلغت (41%) وهو معدل عالٍ لأنه يتطلب بناء(810) مدرسة جديدة للوصول إلى الهدف (1964) بناية لتكفي فك الازدواج، اما المدارس الثانوية فقد بلغت (768) مدرسة، المدارس الاصلية منها (413)، والمدارس الضيف (355)، وقد بلغ اجمالي العجز في المدارس الثانوية (656) مدرسة، اما معدل الفجوة فقد بلغ (61%) وهو معدل عالٍ جدا، لأنه يتطلب بناء (656) مدرسة للوصول إلى الهدف (1069) بناية لتكفي فك الازدواج والاكتظاظ في المدارس من اجل النهوض بالواقع التربوي والتعليمي في محافظة نينوى[1].

وعلى الرغم من أن محافظة نينوى كانت تتجه للقضاء على فك الازدواج في دوام المدارس الثلاثي ثم الثنائي في مرحلة ثانية لتكون كل مدرسة لها بنايتها الخاصة بها الا ان التوسع في فتح المدارس في نينوى في كل سنة، بسبب زيادة أعداد الطلبة وعدم مواكبة زيادة الابنية المدرسية لهذا التوسع السكاني ادى إلى كثرة الازدواج بدلاً من أن ينخفض، فقد ازداد الازدواج الثلاثي وبنسبة (100%)، ولكن تجدر الاشارة في عمل التربية في نينوى إلى ان الكثير من الابنية المدرسية ما زالت قيد الانجاز والاعمار وبعضها يعود إلى خطة ومشاريع تنمية الاقاليم للسنوات(2012) و (2014)، مما سبب عجزاً كبيراً في أعداد المدارس الجديدة[2].

وقد حصلت أضرار كبيرة في قطاعي التربية والتعليم قياسا بالقطاعات الاخرى، وبواقع (243) وحدة ادارية من مدرسة ابتدائية وثانوية ورياض الاطفال ومعاهد المعلمين وبنايات تابعة للمديرية في نينوى، وبنسبة (20%)، من اجمالي الضرر الحاصل في

(1)جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، مديرية تخطيط نينوى، تقرير عن فجوات التنمية المكانية، محافظة نينوى، 2021، ص14 ص16 .

(*) وهي المدارس الاصل التي تشغل البناية المدرسية وتكون البناية مسجلة باسمها في سجلات الابنية المدرسية.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط نينوى ، شعبة الدراسات والتخطيط ، التقرير الاول عن الاثار التنموية لاستثمارات الحكومة المحلية عن التعليم الاساس في مدينة الموصل في الفترة 2007– 2013 وافاقه المستقبلية ، دراسة رقم 9 ، 2015 ، ص6.

محافظة نينوى، وبمبلغ قدره (788070) ترليون دينار وهي مجموع التكلفة الكلية للوحدات المتضررة، فقد بلغت (130) وحدة ضررها كلي (40%) فاكثر، و(113) وحدة ضررها جزئي، أقل من (40%)، وان الضرر الاكبر كان في تقليص فرص التعليم، إذ عانت جميع مناطق مدينة نينوى من اكبر الخسائر ارتباطا بالحملة المتعددة لنشر أفكار التطرف بعد غياب فرص التعليم السابقة السليمة والتي تكون لها اثار بعيدة المدى تتطلب جهدا استثنائيا لاحتوائها ومواجهتها في احسن الأحوال، إن هنالك جيلا كاملا خسر سنوات تعليمه فيحتاج إلى آليات مبتكرة لتخطي المراحل الزمنية والعودة بهم إلى مصاف اقرانهم، كما انه انخفضت معدلات التعليم بين النازحين، كل هذا يؤثر على ما هو متوافر من مبالغ مالية للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية إلى مصاف التطور والارتقاء، مما يترك آثاراً على خططها واهدافها في المجال التربوي والتعليمي[1].

وإنه على الرغم من توافر الامكانيات المادية والبشرية في محافظة نينوى من الجامعات والمعاهد الموجودة، الا أنّ مسالة التنمية في مجال التربية لا تزال تواجه بعض التحديات والمعوقات، وهي أن المخصصات المالية لتنمية القطاع التعليمي لا تسد الحاجة الفعلية للمحافظة نتيجة لازدياد أعداد السكان في نينوى وذلك بسبب النمو السكاني المرتفع ، ومن اهم المعوقات التي تواجه التنمية في قطاع التربية في نينوى، هي مشكلة الازدواج في الابنية المدرسية في أغلب الاقضية، مع عدم توافر احصائية دقيقة لعدد السكان يمكن اعتمادها من خلال دراسة التوزيع المكاني للمدارس من حيث الزخم والمساحة ، وهناك سوء توزيع للملاكات التعليمية بين الاقضية والنواحي والقرى، والمسالة الاخرى التي تواجه التربية في نينوى هي مشكلة الابنية المدرسية بسبب عدم توافر الاراضي لوزارة التربية لبناء هذه المدارس وبالتالي يكون تقاطع عمل مع الوزارات الاخرى مما يؤخر انشاء مدارس جديدة، وان التعليم الجيد يستلزم توفير الابنية المدرسية لاستيعاب الاعداد المستهدفة من الطلاب وكذلك تحسين كفاءة النظام التعليمي واعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من تنظيم داعش الارهابي، وكذلك مشكلة المواقع البديلة لمدارس النازحين في المحافظات الشمالية اجبر التربية على السماح لكثير من الكوادر بالبقاء في مدارس النازحين مما شكل ضغطاً اضافياً على الكادر التعليمي بالنسبة للتعليم في نينوى، وبالتالي سوف تقف الحكومة عاجلاً أم آجلاً عن مسالة التنمية في التعليم[2].

فقد أشار التقرير الذي أعدته مديرية تخطيط نينوى إلى أن القطاع الحكومي لن يستطيع بمفرده تنمية القطاع التعليمي، بسبب محدودية الموارد المخصصة للاستثمار وتذبذبها من جهة وبسبب معدلات النمو السكانية العالية والتي تفرض ضغطاً متزايداً على الخدمات الحالية، وهذا يدعو إلى تشريع قانون التعليم الاهلي، وهذا القانون الذي يحول الحكومة إلى جهة مانحة للقطاع الخاص لدعمه في بداية الطريق كباقي دول العالم، ليدل على ان الحكومة يجب ان تكون المسؤول عن كل شيء يتعلق بالتعليم، حتى لا تطبق العملية التربوية بصورة فوضوية في العراق بشكل عام ونينوى بشكل خاص، مما يؤثر على مخرجات العملية التربوية[3].

ولا يمكن تصور استمرار اية منظومة تربوية او تعليمية في أداء اعمالها بالصورة المطلوبة من غير توفير الموارد المالية الكافية، وادارتها بصورة فاعلة وكفوءة، الا ان عملية إعداد الموازنة واقرارها تمر بمراحل مطولة ومعقدة تؤدي عادة إلى تأخير عملية الصرف لأشهر عديدة من السنة المالية، فضلا عن تعدد الجهات الرقابية على عملية صرف الموازنة مما يؤدي إلى التضارب بين هذه الجهات احيانا، كما أن مصادر التمويل المسموح به قانوناً محددة تماماً، إذ لا تمثل مصادر التمويل الذاتي الا نسباً منخفضة جدا من حجم التمويل المطلوب، فضلا عن محدودية التمويل الدولي مقارنة باحتياجات التربية والتعليم في العراق ولنينوى بشكل خاص بسب الآثار التي تركتها على الوضع العام في نينوى بعد أحداث داعش مما يتطلب أن تكون هنالك جهود متضافرة من قبل الجميع كمنظمات المجتمع المدني والحكومة المركزية والحكومة المحلية للنهوض بالواقع التربوي[4].

وإن الحروب مع تنظيم داعش قد خلفت أزمة معقدة في قطاع التربية والتعليم بعد التحرير، إذ لازال قطاع التربية لا يمكن أن يؤدي خدماته من خلال الدعم الحكومي فقط، و لا بد أن يكون هنالك دور فعال للمنظمات الدولية لمحاولة اعادة وتأهيل الكوادر التعليمية، أما بالنسبة للأبنية المدرسية فإن المحافظة خاصة في مركز مدينة الموصل تحتاج إلى ضعف الأعداد الموجودة لمحاولة

---

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم احصاءات البيئة ونظم المعلومات الجغرافية، مسح وتقيم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة الاعمال الارهابية ومحاربة داعش (البنى التحتية والمباني الحكومية والسكنية)، 2017، ج 1، ص23 .

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، مديرية تخطيط نينوى، خطة التنمية المكانية لمحافظة نينوى ، (2010 - 2020)، الجزء الثاني، قطاع التربية، ص 1– 8 .

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، مديرية تخطيط نينوى، شعبة الدراسات والتخطيط، التقرير الاول عن الاثار التنموية لاستثمارات الحكومة المحلية على التعليم الاساس في مدينة الموصل في الفترة 2007 – 2013، مصدر سابق، ص26 .

(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (المركز والاقليم)، الملخص التنفيذي، 2012، ص19.

(*)المستهدف الوطني للصحة: وهو دليل الرعاية الصحية المستخدم للصحة المقدمة للمواطنين والتي تبلغ (50000) نسمة لكل مستشفى، و (12000) نسمة لكل مركز صحي .

الوصول إلى الحالة الطبيعية لأعداد الطلبة في الصف الواحد من اجل تقليل نسبة الازدواج في دوام المدارس وخاصة الابتدائية منها، وذلك لتحقيق عملية تربوية تستطيع أن تسهم في تحقيق التنمية المطلوبة في القطاع التربوي.

المبحث الثاني : الخدمات الصحية

إن توفير الخدمات الصحية بشكل يتفق واحتياجات المجتمع يعدُّ من المسائل الاستراتيجية التي تتضمنها طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تعدُّ مشكلة الضغط على الخدمات الصحية من اكثر المشاكل التي تعاني منها نينوى بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي لا توازيها زيادة في المتوافر من الخدمات الصحية، إذ إن محافظة نينوى كانت بعيدة عن المستهدف الوطني(*) في مجال الرعاية الصحية، وذلك أن الحكومة المحلية في محافظة نينوى أولت اهتماما اكبر بالرعاية الصحية العلاجية الثانوية المستشفيات، إذ إن هناك اكثر من(10) مستشفيات قيد الانجاز وخصص لها (77%) من موازنة قطاع الصحة، في حين لم تحصل الرعاية الصحية الاولية على اكثر من (12%)، وبذلك قد وصل العجز في محافظة نينوى إلى ما يتجاوز (300%) من عدد المراكز الحالية[1].

ويجب أن تعمل المؤسسات الصحية على اتاحة الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة لكل افراد المجتمع، وبأعلى مستوى من الجودة وباستثمار الموارد المتاحة بكفاءة عالية، على وفق أخلاقيات المهنة وقيم المجتمع لضمان التنمية الصحية المستدامة، للحد من الأمراض والوفيات، من خلال ما هو متوافر من بنى تحتية ومستلزمات لوجستية لإعداد قاعدة بيانات احصائية وبناء نظام المعلومات الصحية المتكاملة والمستدامة، لضمان وصول المعلومات الصحية إلى صانعي القرار وراسمي السياسات الصحية والباحثين في مجال الصحة لغرض تحسين التغطية الشاملة ونوعية وكفاءة خدمات الرعاية الصحية وبأعلى مستوى من الجودة [2]. ويجب أن تتوزع المراكز الصحية من حيث الأعداد والموقع الجغرافي على اساس الضوابط التخطيطية، والتي تركز اساسا على حجم السكان في المنطقة المخدومة من قبل كل مركز، وكذلك على اساس مؤشرات أخرى منها البعد عن اقرب مؤسسة صحية (متخصص او مركز صحي)، ويخدم المركز الصحي الرئيس الواحد حجم سكان يتراوح بين (10000– 45000) الف نسمة، وهذا ما يدفع وزارة الصحة لاعتماد ضوابط تخطيطية محدثة للتوسع في انشاء مراكز الرعاية الصحية الاولية وبكافة انواعها (رئيسي ـ فرعي) بحيث يمكن اتاحة تغطية (10000) آلاف نسمة من قبل المركز الصحي الواحد إلى أفراد كافة المجتمع وضمان الرؤية المستقبلية[3].

ومن خلال أحدث المؤشرات عن التنمية المكانية للخدمات الصحية في محافظة نينوى لعام (2009)، تبين بان محافظة نينوى تحتوي عدداً من المراكز الصحية، بلغ (164) مركزاً صحياً، وعدد الاطباء (1660)، وعدد الأسرّة في المستشفيات (2450) سريراً، وانه هنالك في محافظة نينوى (20) مستشفى، (12) منها في مركز مدينة الموصل، والباقي منها موزع على بعض الاقضية في المحافظة وهي كل من (ناحية القيارة، ومركز قضاء البعاج، وقضاء الحمدانية، وبرطلة، وسنجار، وناحية الشمال، وتلعفر، والشيخان)، ومن خلال الارقام الواردة في المؤشرات عن القطاع الصحي يتبين بأن المحافظة فيها حالة عجز في الخدمات الصحية على وفق كل المؤشرات عن أعداد المراكز الصحية او أعداد الاطباء او أعداد الأسرّة في كل مستشفى قياسا بعدد الحجم السكاني المرتفع، مما يتطلب الزيادة في دعم القطاع الصحي وخاصة المراكز الصحية للمحافظة[4].

إن الخطة التي اعدت في عام (2013) بينت بان هنالك عجزاً في محافظة نينوى في القطاع الصحي، كما هو موضح في الشكل (2)، ما عدده (279) مركزاً صحياً، منها (124) مركزاً صحياً رئيساً في المناطق الحضرية و (155) مركزاً صحياً في المناطق الريفية، ولأن المحافظة تشهد نمواً سكانياً عالياً بلغ (2،8%) سنويا فأن العجز سوف يزداد إلى (403) مراكز صحية في عام (2030)، منها (178) مركزاً صحياً رئيساً في المناطق الحضرية و (225) مركزاً صحياً في المناطق الريفية، كما اشارت الدراسة في الخطة إلى وجود اهتمام بمحور المستشفيات العامة إذ شهدت السنوات الماضية إنشاء (7) مستشفيات، وبالتالي تكون

(1) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط نينوى، شعبة الدراسات والتخطيط، التخطيط الشامل لمراكز الرعاية الصحية الاولية في مدينة الموصل (2012 - 2024)، دراسة رقم (8)، 2014، ص1 .
(2) وزارة الصحة والبيئة ، دائرة التخطيط وتنمية الموارد ، التقرير الاحصائي السنوي ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2020، ص3.
(3) وزارة الصحة العامة، شعبة ضمان الجودة، دليل المراكز الرعاية الصحية الاولية، ص6 .

(4) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، مديرية تخطيط نينوى، تحديث مؤشرات التنمية المكانية لعام 2021، قطاع الصحة، مصدر سابق، ص1- 4 .

الزيادة في المستشفيات تبلغ معدل(50 %) في حين أن الزيادة في أعداد المراكز الصحية لا توازي نسبة انشاء المستشفيات رغم اهميتها بالنسبة لمحافظة نينوى [1].

(1) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية، مديرية تخطيط نينوى، التقرير السنوي، 2013، ص48 .

الشكل (2) يوضح الحاجة إلى المراكز الصحية في اقضية محافظة نينوى مقارنة بالتخصيصات للمراكز الصحية من القطاع الصحي (2003– 2013) والحاجة لغاية (2020). الخط الازرق / نسبة التخصيص المالي / الخط الاحمر نسبة الحاجة [1] .

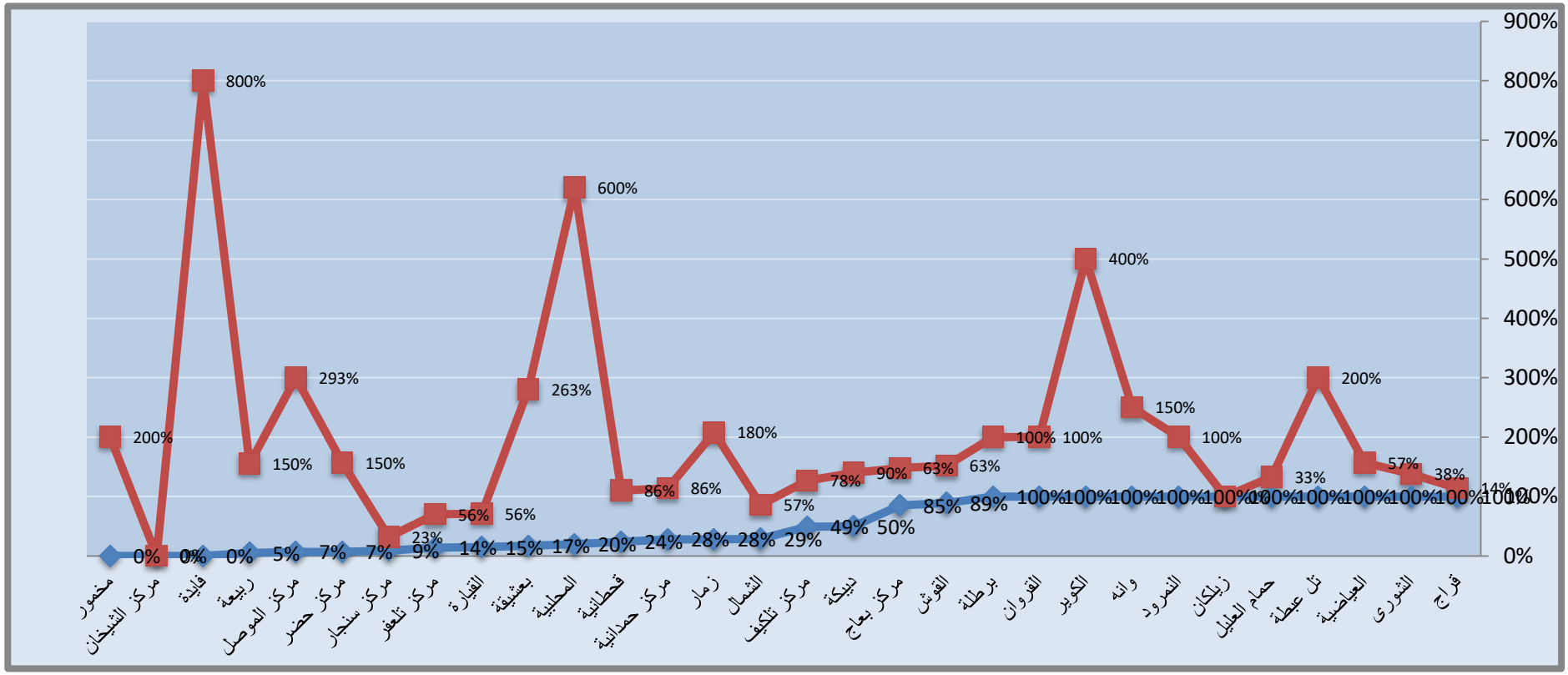

(1) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط نينوى، شعبة الدراسات والتخطيط، التخطيط الشامل لمراكز الرعاية الصحية الاولية في مدينة الموصل (2012 - 2024)، مصدر سابق، ص57 .

ومن خلال البيانات التي أعدتها مديرية صحة نينوى بتاريخ (15/ 3/ 2014)، تبين بأن أعداد المراكز لم يتم زيادتها مع الزيادة السكانية الحاصلة في كل سنة، بل إن الأعداد للمراكز الصحية بقيت ثابتة، مما زاد من حجم العجز، أما مركز مدينة الموصل فقد بلغ عدد المراكز الصحية فيه (30) مركزاً صحياً رئيساً في عام (2014)، على وفق المعايير التخطيطية فأن المراكز الصحية مصممة لتخدم (10000– 20000) نسمة، بينما صممت المراكز الفرعية لتخدم (5000) نسمة، وتكون مرتبطة وتابعة للمراكز الصحية الرئيسة، ومن خلال التوزيع المكاني البسيط لهذه المراكز الصحية، فإن الجانب الايسر يحتوي على (16) مركزاً صحياً رئيساً، و ضم الجانب الايمن (14) مركزاً صحياً رئيساً[1].

وإن مستوى الخدمات الصحية بدأ بالتدهور، بسبب الوضع الامني الهش الذي بدأ مع أحداث داعش في عام (2014)، وهذا اثر بالطبع على نوعية الرعاية الصحية وعدم توفير القدرات الصحية، بسبب تعرض البنية التحتية لقطاع الصحة لأضرار جسيمة ولم تعد لديها القدرة على التشغيل الكامل للخدمات الصحية، وتقع مسؤولية تنظيم ورقابة الخدمات الصحية على المديرية العامة للصحة في نينوى فهي المسؤولة عن هذا التقصير وعدم القدرة على النهوض بالواقع الصحي بعد ما اصابه من دمار بسبب الوضع الامني غير المستقر والحرب مع داعش [2].

وتعاني محافظة نينوى من اكتظاظ كبير في مؤسساتها الصحية فمجموع الأسِرّة الطبية المخصصة للمرضى في المستشفيات انخفض من (6000) سرير قبل عام (2014) إلى نحو (1700) سرير بعد أحداث داعش، ليس هذا فحسب فنتيجة الحرب هاجر عدد كبير من الاطباء الاختصاصيين، مما يضيف خسارة كبيرة لقطاع الصحة الذي كان يعاني بالأساس من نقص الكوادر الطبية التخصصية، وتم تدمير (6) مراكز طبية تخصصية في المحافظة بشكل كامل، وان اعادة بنائها تحتاج إلى مبالغ ضخمة والى تضافر الجهود الدولية والحكومات المركزية والمحلية من اجل اعادة اعمار القطاع الصحي، وان اعادتها إلى وضعها السابق يستغرق سنوات، إذا بقي الحال على ما هو عليه من قلة تخصيصات مالية وبطء في إعادة الإعمار[3].

وإن ما تضمنته خطة التنمية المكانية لمحافظة نينوى، أنه بلغ اجمالي العجز الحالي لمحافظة نينوى للعام (2021) (279) مركزا صحيا، وان هذا العجز يرتبط ب الزيادة السكانية السنوية والتي تزيد عن (8000) شخص سنويا، فإن المحافظة بحاجة إلى (504) مراكز صحية للحفاظ على مستوى الخدمة والوصول إلى اقصى حاجة موجودة في محافظة نينوى لغاية عام (2030)، وتجدر الاشارة إلى ضرورة إعداد دراسات التحليل والتوزيع المكاني من اجل دراسة التوزيع الافضل للمراكز الصحية الجديدة مع ضرورة دراسة حالة الريف بشكل منفصل وذلك بسبب خصوصية انتشار الريف وصغر حجم القرى[4] . إذ إن الدراسات التي تعدُّها مديرية صحة نينوى عن العجز والنقص الحاصل في أعداد المراكز الصحية في الريف والحضر لم يقابلها بناء اية مراكز لاستيعاب الزيادة السكانية، مما يدل على وجود تلكؤ اداري من قبل الجهات المعنية لتقديم الخدمات الصحية لأبناء المحافظة .

وقد تعرض قطاع الصحة في محافظة نينوى إلى تدمير بنيته التحتية اذ اصاب اغلبها دمار كلي لذا يعاني سكان المحافظة من واقع صحي متدهور بسبب الدمار الذي طال جميع مؤسسات الصحة من مستشفيات ومراكز صحية، مما انعكس سلبا على ضعف تقديم الخدمات الصحية لسكان المحافظة من قرى ومراكز مدن ، فقد بلغ عدد الوحدات المتضررة بأسعار سنة (2014)، لقطاع الصحة في عموم محافظة نينوى (1976359) ترليون دينار، وان حجم الوحدات المتضررة بصورة كليا (48) وحدة، في حين بلغ عدد الوحدات المتضررة جزئيا (56) وحدة، مما اثر على نوعية الخدمات المقدمة من قبل قطاع الرعاية الصحية في المحافظة، ويعدُّ هذا القطاع من القطاعات الحيوية لعودة الحياة إلى نينوى[5].

وتعدُّ التخصيصات المالية لقطاع الصحة ضمن الموازنة العامة وحجم المصروفات الفعلية عصب النظام الصحي ويعدُّ توفيرها لتغطية احتياجات السكان من اهم التحديات التي تواجه الانظمة الصحية الحكومية في الدولة التي تتطلع إلى تقديم خدمات صحية وطنية بالمجان ولاسيما في ظل الانفجار السكاني المتزايد وارتفاع نسبة الامية والفقر وما

(1) مديرية صحة نينوى ، بيانات دائرة صحة نينوى لعام 2014، سجلات غير منشورة .
(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، خطة الاستجابة للمحافظات المحررة ، محافظة نينوى ، مصدر سابق ، ص75.
(3) مركز البيان للدراسات والتخطيط، اعادة تأهيل قطاع الرعاية الصحية في العراق، هيئة الخدمات الصحية الوطنية البريطانية (نموذجا)، سلسلة اصدارات مركز البيان، 2018، ص12 .
(4) وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط نينوى ، خطة التنمية المكانية لمحافظة نينوى ، 2010 – 2020، ج2 ، قطاع الصحة ، ص25.
(5) د. ميادة صلاح الدين تاج الدين، عدي سالم علي، اعادة اعمار البنى التحتية في محافظة نينوى (دراسة تحليلية في الكلف ومصاد التمويل) ،مجلة تنمية الرافدين، العدد 122، المجلد 38، 2019، ص111.

يصاحبها من جهل بالمعلومات والممارسات الصحية، كل ذلك ادى إلى عدم تحديث المؤسسات الصحية القائمة وبناء مراكز للرعاية الصحية الاولية والمستشفيات العامة والتخصيصية لتامين الخدمات الصحية للسكان في المجتمع[1].

ويتم تمويل قطاع الصحة من ثلاثة مصادر رئيسة، اثنان منها وطنيان، والثالث اجنبي، إذ يشمل المصدر الاول التخصيصات الحكومية، وهي اما الحكومة الاتحادية وتمثلها الخطة الاستثمارية لوزارة الصحة، او المحلية ويمثلها برنامج تنمية الاقاليم الذي تنفذه المحافظات، أما المصدر الثالث فهو الاجنبي الذي يمثله المانحون (حكومات ومنظمات دولية)، الا ان الجزء الاكبر يتم تمويله من قبل الحكومة المحلية، إذ لم يتم تخصيص اكثر من مستشفى واحد ضمن الخطة الاستثمارية لوزارة الصحة الممول بالأصل من المنحة الألمانية ، ولم يتم تجاوز عدد المراكز الصحية المخصصة من وزارة الصحة حاجز المراكز العشرة[2] ، وكان مجموع ما تم تخصيصه للمدة من عام (2007) إلى عام (2013)، للقطاع الصحي في محافظة نينوى (375764) مليوناً من مجموع الموازنات الواردة في المحافظة، وتمثل نسبة التمويل هذه فقط (13%) من مجموع التخصيص المالي[3].

وينبغي أن يركز التمويل الذي يحصل عليه قطاع الصحة في نينوى على زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الاولية المقدمة اساسا عن طريق اعادة تأهيل مرافق الرعاية الصحية الاولية وتدريب العاملين الصحيين لسد هذه الفجوة على المدى القصير وضمان توافر التجهيزات الطبية، ومن اجل توفير هذه الرعاية الصحية يجب ان تكون هنالك أولوية للاحتياجات بين هذه الخدمات الصحية، كما هو موضح في الجدول (2)، اذ يتبين لنا من خلال الجدول في أدناه، بانه يجب ان يكون التركيز على استعادة تقديم الخدمات، على حساب اعادة البنى التحتية، إذ تم تحديد المبالغ المطلوبة للسنوات الخمس الماضية من عام (2014)، بمبلغ قدره (218,5) مليار دينار، أما عادة اعمار البنى التحتية فقد تم تقدير احتياجاتها بمبلغ قدره (2,185) مليار دينار[4].

الجدول (2) احتياجات المحافظة المتسلسلة والاولية مقدرة بالمليار دينار [5].

ت	النوع	المجموع في خمس سنوات	المدى القصير سنة واحدة	المدى المتوسط
1	اعادة اعمار البنى التحتية للمستشفيات	2,185	437	1,748
2	استعادة تقديم الخدمات الصحية	218,5	43,7	174,8

ومن خلال الاطلاع على الارقام الواردة في خطط التنمية والتقارير التي اعدت عن قطاع الصحة في نينوى، فإن قطاع الصحة يعاني من بطء في اعادة الاعمار، فبعد خمس سنوات من استعادة السيطرة على الموصل ولايزال هناك خمس مستشفيات قيد الانجاز والترميم، وان اغلب المستشفيات التي تعمل مجهزة بكرفانات تعمل بدل البنايات كغرف لإيواء المرضى وتوجد فقط تسع مؤسسات حكومية صحية عاملة في مدينة يبلغ عدد سكانها (4) ملايين نسمة وفي هذه المستشفيات هنالك نقص في عدد الأسِرّة وهي من اهم التحديات التي تواجه العمل في القطاع الصحي بسبب نسبة الدمار الكبيرة، وإن هذا الدمار الذي لحق بقطاع الصحة يحتاج إلى موازنات كبيرة ومساعدات دولية من الدول المانحة للقروض والديون للنهوض بالواقع الصحي في نينوى، وتحتاج المنشآت الصحية في نينوى إلى التجهيزات اللازمة لتلبية الاحتياجات للمواطنين فضلاً عن الدعم التشغيلي من اجل تشغيل اكبر عدد من المستشفيات والمراكز الصحية لتوفير الخدمة للمواطنين في نينوى.

(1) مركز رواق بغداد للسياسات العامة، تمويل النظام الصحي في العراق، الواقع التحديات، 2020، ص3.
(2) وزارة التخطيط، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، مديرية تخطيط نينوى، شعبة الدراسات والتخطيط، التخطيط الشامل لمراكز الرعاية الصحية الاولية في مدينة الموصل (2012 - 2024)، مصدر سابق، ص49 .
(3) وزارة التخطيط، مديرية تخطيط نينوى، شعبة المتابعة، دراسة وتحليل برنامج تنمية الاقاليم بأبعاده المكانية والقطاعية والاحصائية للأعوام (2007 – 2012)، ص34 .
(4) مجموعة البنك الدولي، العراق اعادة الإعمار والاستثمار، تقيم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المحررة، ج2، 2018، ص25 ص26 .
(5) جدول من عمل الباحث بالاعتماد على الارقام الواردة في تقيم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المحررة 2018.

الاستنتاجات .

1.إن معدلات الزيادة السكانية الكبيرة في أعداد سكان نينوى من سنة إلى اخرى والتي تشكل زيادة في أعداد الطلبة، تتطلب من الدولة والحكومة المحلية زيادة أعداد الأبنية المدرسية وتوفير ما تحتاج من اموال من اجل فك الازدواج في دوام المدارس الثنائي والثلاثي وتقليل أعداد الطلبة في الصف الواحد ومحاولة الوصول إلى العدد الذي وضعته المعايير التخطيطية من قبل وزارة التخطيط، فضلاً عن توفير الكوادر التعليمية لها مع ما يتناسب واعداد الطلبة ومراعاة التوزيع المكاني لأعداد الكوادر وحسب التخصصات العلمية والانسانية.

2. إن التنمية في الجانب التعليمي ليست بالمستوى المطلوب بسبب عدم وجود اتباع للآلية التي رسمتها وزارة التخطيط في التوزيع الجغرافي للمدارس، مما ولد عجزاً كبيراً في أعداد المدارس من سنة إلى اخرى وبالتالي زادت الحاجة إلى مدارس جديدة.

3. هنالك عجز كبير في أعداد المراكز الصحية في مركز محافظة نينوى قياسا بأعداد المستشفيات حسب معايير وزارة التخطيط، إذ إن حاجة المراكز الصحية تقلل من الزخم الحاصل في المستشفيات .

4. إن التخصيصات المالية التي يحصل عليها قطاع الصحة قياسا بالقطاعات الاخرى كالتربية والبلدية اقل مما هو مطلوب على الرغم من اهمية هذا القطاع في محافظة نينوى.

5. هنالك كمّ كبير جدا من الأضرار والخسائر المادية التي تعرض لها كل من قطاع التربية والصحة من مستشفيات ومراكز صحية ووحدات علاجية متخصصة ومدارس ومديريات للتربية .

التوصيات والمقترحات .

1.نوصي الجهات ذات العلاقة بالقرار التربوي في العراق عامة ونينوى بشكل خاص، بتنمية القطاع التربوي، ولا يمكن ان تتم الا من خلال التعاون والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وتحت اشراف حكومي مباشر، بسبب محدودية الموارد وتذبذبها وارتفاع معدلات نمو السكان، ويكون ذلك من خلال تشريع قانون التعليم الاهلي بشكل علمي ومدروس وليس كما هو مطبق في الوقت الحاضر.

2.ضرورة اعمام أهداف وخطط ومشاريع التنمية المتعلقة بالقطاع التربوي إلى كل مؤسسات التربية ابتداء من المديريات وصولا إلى المدارس لكي يعمل كل من مكانه لتحقيق الهدف .

3.ضرورة إيلاء قطاع الصحة في محافظة نينوى أهمية خاصة من حيث التخصيصات المالية وذلك لحجم الخسائر التي حصلت في نينوى في الجانب الصحي .

4.إعداد خطة عمل تضمن التوزيع العادل لخدمات الرعاية الصحية لكي تشمل كل ابناء محافظة نينوى على وفق ما هو مرسوم له من قبل وزارة التخطيط.

5. ضرورة ان تكون هنالك دراسات اخرى تتعلق بالواقع التنموي لقطاعات التعليم والصحة في محافظة نينوى بعد أحداث عصابات داعش.

References :

1. UN Habitit , Situation of the city of Mosul, Iraq, a multi-sectoral assessment of the city under siege, 2016.
2. Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Strategy for Education in Iraq (Center and Region), Executive Summary, 2012.
3. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Annual Statistical Collection (2018), 2018.

4. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Department of Environment Statistics and Geographic Information Systems, Survey and Assessment of Damage to Economic Activities as a Result of Terrorist Acts and Fighting Daesh (Infrastructure, Government and Residential Buildings), 2017.
5. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Response Plan for the Liberated Governorates, Nineveh Governorate, 2019.
6. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Spatial Development Gaps According to Planning Standards for Technical Structures with Economic Activities in the Governorates, Baghdad, 2019.
7. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Spatial Development of the Governorates of Iraq within the National Development Plan (2018-2022), Summary of Nineveh Governorate, April, 2019.
8. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Report on Spatial Development Gaps, Nineveh Governorate, 2021.
9. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Studies and Planning Division, First Report on the Development Effects of Local Government Investments on Basic Education in Mosul City in the Period 2007-2013, and Future Prospects, Study No. (9), 2015.
10. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Spatial Development Plan for Nineveh Governorate, (2010-2020), Part Two, Education Sector.
11. Dr. Rahim Younis Karwa Al-Azzawi, Introduction to Scientific Research Methodology, 1st Edition, Dijlah Printing House, Amman, 2008.
12. Dr. Mayada Salah Al-Din Taj Al-Din, Uday Salem Ali, Reconstruction of Infrastructure in Nineveh Governorate (An Analytical Study in Costs and Financing Barriers), Al-Rafidain Development Magazine, Issue 122, Volume 38, 2019.
13. Gharib Mirza and others, Introduction to Social Scientific Research Methods, 1st Edition, Republic Institute for Scientific Research Methodologies, 2016.
14. World Bank Group, Iraq Reconstruction and Investment, Damage and Needs Assessment for Liberated Governorates, Part 2, 2018.
15. Nineveh Health Directorate, Nineveh Health Department data for 2014, unpublished records.
16. Al-Bayan Center for Studies and Planning, Rehabilitation of the Healthcare Sector in Iraq, British National Health Service (as a model), Al-Bayan Center Publications Series, 2018.
17. Riwaq Baghdad Center for Public Policy, Financing the Health System in Iraq, Reality Challenges, 2020.
18. Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Studies and Planning Division, Comprehensive Planning of Primary Health Care Centers in Mosul City (2012-2024), Study No. (8), 2014.
19. Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, 2015, Report on the developmental effects of local government investments on basic education in the city of Mosul in the period 2007-2013 and its future prospects.
20. Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Annual Report, 2013.

21. Ministry of Planning, Department of Regional and Local Development, Nineveh Planning Directorate, Spatial Development Plan for Nineveh Governorate, 2010-2020, Part 2, Health Sector.
22. Ministry of Planning, Nineveh Planning Directorate, Follow-up Division, study and analysis of the regional development program in its spatial, sectoral and statistical dimensions for the years (2007-2012).
23. Ministry of Public Health, Quality Assurance Division, Primary Health Care Centers Guide.
24. Ministry of Health and Environment, Department of Planning and Resources Development, Annual Statistical Report, Dar Al-Kutub and Documents, Baghdad, 2020.